

والراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة واجد بلطراز
وهي رواية عن مالك وقول الشافعي لا يجوز المسح
على الجوربين الا ان يكونا جلدين عنه اي حنيفة
ومالك والشافعي وقال احمد يجوز المسح عليهما اذا
كانا صفيقين لا تشف الرجلان منهما **فصل**
ومن نزع الخف وهو بطير المسح غسل قدميه عند
اي حنيفة وعلى الراجح من مذهب الشافعي سواء
طالك من المسح او قصرت وقال مالك واحمد
يفضل رجليه مكانه فان طال الفصل استأنف
وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجليه ولا استئنا
الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا

باب الحيض

اجمع الامة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض
من حمضها ولا يجب عليها قضاء بل يقيد الصوم فضا
بخلاف الصلاة وعلى انه يجرم عليها الطواف بالبيت
واللدس في المسجد وعلى انه يجرم وطئها حتى يقطع
حيضها **فصل** واقل من حيض فيه المرأة عند
مالك والشافعي واحد شع سنين وهو المختار من
مذهب اي حنيفة واختلفوا اهل لانقطاع الحيض
اقداما لافعال ابو حنيفة فيما رواه الحسن بن زيار
الى السنين وقال محمد بن الحسن في الروميات خمس

وحنون

وحنون وقال مالك والشافعي ليس له حد وانما
الرجوع فيه الى العادة في البلدان فانه يختلف باختلافها
في الحرارة والبرودة وعن احمد ثلاث روايات اراها
حنون مطلقا في العربيات وعن هن والثانية
ستون مطلقا والثالثة ان كن عربيات فستون او
بسطيات فستون او عجيات فحنون **فصل**
واقل الحيض عند الشافعي والمسيهور عنه واحمد
يوم وليلة واكثره خمسة عشر بيلا اليها وعند اي
حنيفة اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وعند
مالك ليس لاقله حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره
خمس عشرة يوما واقل طهر فاصل بين الحيضتين
خمس عشرة يوما عند اي حنيفة والشافعي وقال
احمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا اعلم بين
الحيضتين وقتا يقدر عليه وقال بعض اصحابه
ان اقله عشرة ايام ولا حد لاكثره بالاجماع **فصل**
يستمتع من الحائض بما فوق الازار فقط ما يقرب
ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول اي حنيفة
ومالك والشافعي وقال احمد ومحمد بن الحسن
وبعض اكار المالكية وبعض اصحاب الشافعي يجوز
الاستماع والوطئ فيما دون الفرج ووطئ الحائض
في الفرج عمد احرام بالاتفاق فلو وطئ قال